في ختام ورشة تقييم أداءالتوثيق وتفعيل دوره

المشاركون يوصون بإنشاء هيئة مستقلة للتوثيق في المحاكم اليمنية

■ في ختام ورشة تقييم أداءالتوثيق وتفعيل دوره

عدن/بسام عبدالسلام:

أوصى المشاركون في ختام أعمال ورشة تقييم أداء التوثيق وتفعيل دوره في حفظ الحقوق والحد من المنازعات المنعقدة في محافظة عدن بإنشاء هيئة مستقلة أو قطاع خاص بالتوثيق في المحاكم اليمنية يتبع وزارة العدل ، والإسراع في استكمال فصل أعمال التوثيق عن أعمال قضاة المحاكم في بقية أقلام التوثيق التي لم تفصل فيها حتى الآن.

كما أوصى المشاركون بمتابعة إقرار مشروع قانون التوثيق المعروض حاليا على مجلس النواب وإعداد مشروع اللائحة التنفيذية للقانون بعد صدوره مباشرة ، وكذا إعداد نماذج موحدة لصيغ العقود على جميع اقلام التوثيق والأمناء في عموم محافظات الجمهورية.

وأكد المشاركون في الورشة التي نظمتها وزارة العدل على مدى ثلاثة أيام في قاعة كلية الحقوق بجامعة عدن ضرورة الحفاظ على الوثائق وتجميعها وترتيبها وفهرستها وتجليدها وصيانتها وإيجاد الأماكن المناسبة لحفظها وتوفير الوسائل الضرورية لذلك ، وكذا الاستفادة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة التي حققت نجاحا من خلال ابتعاث الوفود وإقامة الدورات التدريبية والتأهيلية لمواكبة التطورات الجارية في عمل التوثيق بالمحاكم.

كما أوصى المشاركون بضرورة إقامة المزيد من الدورات التدريبية والتأهيلية المتخصصة في مجال التوثيق وفق خطط معدة ، إلى جانب التأكيد على أهمية التوعية الإعلامية للمواطنين بأهمية التوثيق وإجراءاته من خلال القيام بالحملات الإعلامية المستمرة والمنظمة.

وفي حفل أختتام الورشة التي شارك فيها (55) من مدراء التوثيق بالمحاكم في محافظات الجمهورية أشار رئيس محكمة استئناف عدن القاضي /سهل محمد حمزة/ إلى أن الورشة تعتبر فرصة كبيرة لتقييم وطرح المشاكل والهموم الخاصة بأقلام التوثيق للخروج برؤية واضحة عن واقع التوثيق في المحاكم اليمنية .. شاكرا كل من ساهم في إنجاح هذه الورشة للخروج بتوصيات سيتم رفعها إلى قيادة وزارة العدل من أجل النظر فيها وتوجيه المختصين بالعمل بها وتنفيذها في الفترة القادمة.

وناقشت الورشة خلال فترة أنعقادها على مدى ثلاثة أيام خمس اوراق عمل خاصة بالتوثيق وتفعيل دوره تناولت الورقة الأولى(التوثيق العدلي في الجمهورية اليمنية) والثانية(مشاكل التوثيق .. أسبابها وسبل معالجتها) فيما الثالثة والرابعة تطرقتا إلى (مشاريع التوعية الإعلامية بأهمية التوثيق) و(التوثيق في محافظة عدن .. واقعه ومشكلاته) وأهتمت الورقة الخامسة والأخيرة بـ (التوثيق والمشاكل ..والصعوبات).

وهدفت الورشة إلى مناقشة التوثيق ووضع الحلول المناسبة للمشاكل التي تعترض سير عمل أقلام التوثيق والأمناء في المحاكم وكذا تفعيل دور مكاتب التوثيق في حفظ الحقوق والحد من المنازعات واستعراض تجربة التوثيق في محافظة عدن.

حضر أختتام الورشة القاضي حيدرة صالح باجارة الوكيل المساعد لقطاع التوثيق والتخطيط والقاضي /عياش الصغير علي الشامي/ رئيس محكمة استئناف محافظة لحج ومستشار وزارة العدل لشؤون التدريب "عبدالحميد الضحياني" وعدد آخر من المسئولين.

في الندوة التي نظمها المركز اليمني للحقوق المدنية بمأرب

رفض دعوات الانفصال والأعمال الخارجة على القانون

مأرب / محمد الجداسي :

شهدت قاعة فندق بلقيس السياحي في محافظة مأرب فعاليات الندوة السياسية بعنوان : "الإصلاحات السياسية بين المبادرات والمتغيرات الواقعة» التي نظمها المركز اليمني للحقوق المدنية بالتعاون مع الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) بمشاركة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وقيادات السلطة المحلية والقطاعات النسائية.

«في افتتاح الندوة أكد وكيل المحافظة / علي محمد الفاطمي أهمية تنظيم الندوات التوعوية بالمناخات الديمقراطية التي تعيشها بلادنا ضمن الدول الديمقراطية الناشئة وقال : إن القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية قدمت مبادرة شاملة للحوار الوطني مع كل القوى السياسية تحت سقف الوحدة اليمنية ووفقاً للثوابت الوطنية، داعيا كافة القوى في المحافظة إلى وحدة الصف لمواجهة كل المخاطر المحدقة بالوطن والقضاء على كل السلبيات في المجتمع ومحاربة أعمال التخريب والإرهاب.

فيما أكد رئيس المركز اليمني للحقوق المدنية / نور الدين العزعزي أن هذه الندوة تأتي ضمن الندوات التي ينظمها المركز على مستوى محافظات الجمهورية لتوضيح الرؤى الوطنية للمبادرات والمتغيرات الواقعية على مستوى الساحة اليمنية، إضافة إلى أخذ المقترحات والآراء المتعددة من أبناء الوطن على مستوى محافظات الجمهورية ووضعها في توصيات نهائية في ختام الندوات ورفعها إلى صناع القرار.

وقد شهدت الندوة مداخلات ونقاشات عامة من قبل المشاركين حول الإصلاحات السياسية ونظام الحكم المحلي ودور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في وضع الحلول والمخرجات لمشكلات اليمن الاقتصادية والسياسية ومواجهة التحديات الراهنة.

وخرج المشاركون بجملة من القرارات والتوصيات أهمها الموقف الوطني الثابت في الحفاظ على الجمهورية والديمقراطية والوحدة والتصدي لعناصر الإرهاب والتخريب والتمرد الحوثي في صعدة وحرف سفيان ورفض دعوات الانفصال والأعمال الخارجة على النظام والقانون.

سفير الإمارات يتفقد المساحات المخصصة للوحدات السكنية لمتضرري السيول بحضرموت

سيئون/ سبأ:

تفقد السفير الإماراتي بصنعاء عبدالله مطر المزروعي ووفد الهلال الأحمر الإماراتي برئاسة رئيس مجلس الإدارة أحمد حميد المزروعي المساحات المخصصة لبناء الوحدات السكنية للأسر المتضررة من كارثة السيول بمديرية تريم محافظة حضرموت.

واستمع الوفد ومعه مدير مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية علي عبدالرحمن الأكوع إلى شرح من المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار محافظتي حضرموت والمهرة عبدالله متعافي عن المخططات الخاصة لتلك الوحدات السكنية وسير العمل المسحي فيها، والتي سيبدأ العمل بالطرقات وتجهيز البنية التحتية لها في الأسبوع القادم، على أن يبدأ البناء رسميا للوحدات السكنية في شهر فبراير من العام القادم.

وسيتم بناء 800 وحدة سكنية في وادي حضرموت في المناطق (ثبي1، ثبي2، قاهر، مشطة، خباية، باعطير، القوز، عينات، تريم الداخل) موزعة في مساحة إجمالية تبلغ أكثر من (400) ألف متر مربع، و (200) وحدة سكنية في ساحل حضرموت على نفقة الهلال الأحمر الإماراتي.

وفي تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) قال رئيس مجلس إدارة الهلال الأحمر الإماراتي:« إن كل هذا العمل يأتي في إطار دعم وتوجيهات سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة»..معتبرا هذا المشروع لبنة أولى لأمور قادمة.

وأشاد بدور السلطة المحلية في عملية المسح قائلا إن ما رأيناه اليوم من مسح هو بداية جيدة جدا وخطوة طيبة قام بها الأخوة في السلطة المحلية.

من جانبه أوضح المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار محافظتي حضرموت والمهرة أن هناك تنسيقاً متواصلاً مع المكتب الاستشاري التابع للهلال الأحمر الإماراتي.. موضحا أن المكتب أيضا لديه برنامج متكامل لإنجاز الدراسات المعدة للبنية التحتية سواء التي تصل إلى الموقع أو داخل الموقع نفسه، من طرق ومجاري ومياه وكهرباء، حيث انتهى العمل بمعظمها وسيتم البدء بالتنفيذ اعتبارا من الأسبوع القادم.

إعلان

أخي المواطن.. أختي المواطنة

التحصين ضد الحصبة وشلل الأطفال تأكيد للوقاية واستمرار لحالة الاستئصال

الحملة الوطنية للتحصين ضد مرضي الحصبة وشلل الأطفال في المرافق الصحية والمواقع المستحدثة للأطفال دون الخامسة من العمر حتى من سبق تحصينهم، في الفترة من (12-17 ديسمبر 2009م)